الميثاق
العدد: (1688)
الاثنين : 9 / 12 / 2013م
الموافق : 6 صفر / 1435هـ

18 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية

"الميثاق" - خاص

أعلنت إدارة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية أن نحو 18 مليون نسمة في اليمن يحتاجون للمساعدات الإنسانية في العام المقبل 2014م من أصل تعداد سكاني يبلغ نحو 25 مليون..وتطلق الإدارة في 16 ديسمبر الجاري نداء إنسانياً لجمع الأموال لمساعدة اليمن، حيث قال المتحدث باسم الإدارة جينس ليرك إن أكثر من 10 ملايين يمني يعيشون في انعدام تام للأمن الغذائي وأن مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

وأضاف: أن هناك 500 ألف نازح يمني بالإضافة إلى 243 ألف لاجئ يعيش في اليمن.

وأوضح أن هذه الأوضاع المؤسفة التي تعاني منها اليمن ترجع أسبابها إلى الفقر المدقع وعدم الاستقرار السياسي المستمر والصراعات وانهيار الخدمات الأساسية مما أغرق اليمن في أزمة إنسانية حادة جعلت أكثر من 54% من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر.وكانت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" قالت: إن "الصراعات الأهلية المستمرة أدت إلى تزعزع حاد في أوضاع الأمن الغذائي لـ 4,5 مليون نسمة في اليمن، الأمر الذي يتطلب مساعدات غذائية فورية".

في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية

حكومة «باسندوة» الأكثر فساداً في العالم

سـجّلت اليمن تراجعاً كبيراً في مؤشـر مدركات الفسـاد لعام 2013م إلى المرتبة 167 بين 177 دولة حكومة الوفاق تسـجل فشلاً جديداً في مكافحة الفساد.

وحصلت على 18 درجة فقط من 100 في تقرير منظمة الشفافية الدولية مقابل 23 درجة في عام 2012م.

وتناول التقرير 177 دولة في العالم من بينها اليمن من منظور الفساد في القطاع العام.

وأشار التقرير إلى أن مستويات الفساد وسوء استخدام السلطة ما زالت مرتفعة، فقد حصلت 85% من الدول العربية التي شملها المؤشر وعددها 13 دولة على درجة أقل من 50% من ضمنها اليمن، ما يؤكّد حاجة المؤسسات العامة إلى الالتزام بالشفافية وتوسيع نطاق الرقابة والمساءلة.

كتب/ المحرر الاقتصادي

ويعود تراجع اليمن إلى عدة أسباب من أهمها ضعف الدور الرقابي وقصور أداء منظومة مكافحة الفساد وضعف دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها.

وقال عضو مجلس إدارة المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة جمال الشامي: إن اليمن تأتي في صدارة الدول على المستوى العربي من حيث انتشار الفساد في القطاع العام.

من جهته أكّد عضو مجلس إدارة المجموعة الدكتور عبدالقادر البنّا على ضرورة الإستفادة من هذا المؤشر من خلال رفع الوعي وتحفيز الحكومات لتحسين أدائها على الصعيد المالي والإداري.

واعتبر خبراء اقتصاديون أن تراجع اليمن في مؤشر مدركات الفساد يعد فشلاً جديداً لحكومة الوفاق الوطني التي تترأسها أحزاب اللقاء المشترك ودليلاً قوياً على أنها لم تقم بواجبها في مكافحة الفساد ولم تكن جادة في التصدي له خلال العامين الماضيين، إذ أن المانحين وأصدقاء اليمن والمنظمات الدولية حثّت الحكومة مراراً وتكراراً على اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة الفساد إلا أن ذلك لم يحدث.

وأشاروا في أحاديث لـ«الميثاق» إلى وجود عوائق إجرائية بشأن اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة، وجعل وظيفة الاتهام بيد السياسيين والجمع بين وظيفة التحقيق والحكم بشأن اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا، وكذا عدم تحديد مدة زمنية للسلطة التشريعية للرد على طلب رفع الحصانة عن أحد أعضائها تمهيداً لتحريك الدعوى الجنائية اضافة الى تورط اعضاء في الحكومة بشكل علني في صفقات فساد كبرى ودعم جدية الحكومة لوقفها بل إنها عملت على تمرير أكثر من عملية فساد وإفساد لاعتبارات حزبية وعلى حساب معاناة الشعب اليمني وتبديد ثروته.

وأكّدوا أن هناك قصوراً وقيوداً في مهام واختصاصات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وآلية عمله، وإلقاء العبء الكبير على نيابات الأموال العامة بنظر قضايا جرائم الفساد، فضلاً عن قصور وقيود في مهام واختصاصات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وآلية تشكيلها.

ولفت الخبراء الاقتصاديون إلى أن تبعية جهاز الرقابة والمحاسبة لرئاسة الجمهورية لا تلبي الاستقلالية والشفافية لهذا الجهاز، إذ لا يستقيم الوضع أن تراقب السلطة التنفيذية نفسها، ويؤكد ذلك أن جهاز الرقابة والمحاسبة لا يستطيع أن يراقب الصفقات التي تبرم لشراء أسلحة وما تتضمنه من قضايا فساد كبيرة حيث تكون بعيدة عن الرقابة والشفافية والمساءلة بذريعة السرية.

وأشاروا إلى وجود عائق دستوري وقانوني متمثل في المادة 139 من الدستور والقانون رقم 6 لسنة 1995م بشأن اجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة والقانون رقم 3 لسنة 2004م بشأن مجلس الوزراء، وذلك بتمتع أصحاب تلك الفئة بالحصانة وما تشكله من عائق قد يحول دون محاكمة شاغلي الوظائف العليا. وإذا كان الأمر ميسوراً بالنسبة لإحالة الموظفين المرتكبين لجرائم الفساد ممن لا يتمتعون بالحصانة، فإن الأمر يبدو فيه صعوبة كبيرة لمن يحظى بتلك الحصانة، إذ يصعب في ظل الوضع الدستوري والقانوني الحالي مساءلة المتهمين بالفساد.

وانتقدوا عدم التزام حكومة باسندوة بتفعيل المرحلة الثانية من قانون الذمة المالية المتعلق بالتحري والرقابة لما يطرأ على الممتلكات من زيادة والاقتصار فقط على تقديم الإقرار بالذمة المالية.

الجدير بالذكر أن مؤشر مدركات الفساد هو تقرير سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في المؤشر..وتعتبر مصادر بيانات ومعلومات المؤشر متنوعة من آراء الخبراء من القطاع العام والخاص.

ومن أهم ما يميز مؤشر مدركات الفساد أن مقياسه للعلامات يبدأ من 0 إلى 100 بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك وتعني 100 أقل مستوى فساد مدرك، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك أنها أكثر الدول فساداً كون المؤشر هو انطباع عن الفساد في القطاع العام كالفساد السياسي والإداري، وهو ليس حكم على مستوى الفساد في الدولة أو السياسات أو الأنشطة الاقتصادية، ويوفر المؤشر مقارنة بين الدول مع نتائج العام السابق فقط لإعطاء انطباع واضح حول كيفية قراءة النتائج خلال عامين من الزمن.

ارتفاع عجز الموازنة إلى 6,2%

اليمن أفقر البلدان العربية

دعـا مسـئولون في صنـدوق النقد الدولـي والبنك الدولـي اليمن إلى إجـراء المزيد من الإصلاحـات لضمـان حصتـه من المسـاعدات الدولية. وتناول مستشـار صنـدوق النقد التحديـات التـي يواجهها اليمن حالياً. مبيناً أن اليمن يعتمـد إلى حد كبير على الموارد النفطية الآخذة في الانخفاض، فضلاً عن الاعتداءات المتكررة على منشآت النفط والغاز مما انعكس على الإيرادات النفطية التي تساهم بنحو 70% من الموازنة العامة.

وأردف : «إن اليمن مـازال يواجه تحديات رئيسية أخرى، تشتمل على الإنفاق غير الملائم مثل دعم أسعار المشتقات النفطية التي تؤثر مباشرة على الخدمات الاستثمارية والأساسية الشحيحة والتهرب الضريبي».

وأضـاف «إذا كنا نتحدث عن أولى مشكلتين بالتفاصيل، فإننا سنجد أن 20% من إيـرادات البلاد تذهب إلى رواتب الموظفين (بما فيها رواتب لموظفين وهميين) ودعم المشتقات النفطية.

موضحاً ان إيرادات الضرائب تشكل حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا الرقم قليل جداً وفقاً للمعايير الدولية».

وأفاد أنه خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت أخيراً في واشنطن، أكد المسؤولون في صندوق النقد الدولي أن اليمن يحتاج إلى موارد كافية لتلبية متطلبات التنمية خصوصاً التي تخدم الشريحة الأفقر في البلاد.. مبينين أنه يمكن تحقيق هذه الموارد من خلال نمو اقتصادي مناسب أولاً ومساعدة الجهات المانحة ثانياً.

وقال مستشار صندوق النقد الدولي «هذا البلد يجب أن يساعد نفسه أولاً لأن مساعدات المانحين عادة تتدفق تدريجياً، وعبر عملية معقدة، تتضمن شروطاً يفرضها بعض المانحين.

صندوق النقد والبنك الدوليين يطالبان اليمن برفع الدعم عن المشتقات النفطية

كما دعا البنك الدولي اليمن إلى تبني المزيد من الإصلاحات لرفع معدل النمو الاقتصادي ولضمان الخروج من الوضع الاقتصادي الهش والحصول على حصته من المساعدات الدولية.

وقـال البنك الـدولي: إن التعافي الاقتصادي في اليمن ما زال ضعيفاً.. مشيراً الى أن ثلاث منح نفطية من المملكة العربية السعودية قيمة الواحـدة مليار دولار قد ساعدت في استقرار أوضاع الاقتصاد اليمني الكـلي بشكل عـام. إلا أن تحسن الآفـاق الاقتصادية سيتوقف على مدى التقدم المحرز على الصعيدين السياسي والاقتصادي، واستمرار دعم المانحين، وتنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية».

وتطرق البنك الدولي الى التحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن.

وقال: «اليمن هو أحد أفقر البلدان في العالم العربي، وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر قد ارتفعت خلال الأزمة من 42% من السكان في 2009 إلى 54,5% في 2012».

وأضـاف: «عـلاوة على ذلـك، تُعد معدلات النمو السكاني في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم، ورغم ذلك فإنه من بين أكثر بلدان العالم معاناةً من انعدام الأمن الغذائي، فنحو 45% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لافتاً أن الأوضاع الأمنية في اليمن مازالت هشة.

الاتحاد الأوروبي يحذّر «اليمنية» من إدراجها في القائمة السوداء

وجّه الاتحاد الأوروبي تحذيراً شديد اللهجة لشركات الطيران في اليمن والهند ولبنان وروسيا بمناسبة نشره للقائمة السوداء الجديدة على موقعه الإلكتروني.

ورفع الإتحاد عدد الشركات الممنوعة من الطيران في أجوائه، إلى 297 شركة من 21 دولة آسيوية وأفريقية.

كما وجّه الاتحاد الأوروبي تحذيرات ودعوات صارمة للالتزام بشروط السلامة والأمن الجوي، لشركات في عدد من الدول الأخرى تحت طائلة إدراجها في القائمة السوداء وفي طليعتها شركات الطيران في اليمن والهند ولبنان وروسيا

قادة دول الخليج يعقدون اليوم قمتهم الـ 34 في الكويت

تستضيف دولة الكويت اليوم وبعد غد «الثلاثاء والأربعاء» أعمال الدورة الـ 34 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وصرّح الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبد اللطيف الزياني، بأن الدورة الـ 34 للمجلس الأعلى تنعقد في ظل أوضاع وظروف بالغة الحساسية والدقة، وتتطلب من دول المجلس تدارس تداعياتها على مسيرة التعاون الخليجي حفاظاً على ما حققته من منجزات حضارية ومكتسبات عديدة لصالح أبناء دول المجلس.

وقال إن وزراء الخارجية بدول المجلس سيعقدون اليوم «الاثنين» اجتماعهم التكميلي لإعداد جدول أعمال الدورة الـ 34 والذي يتضمن العديد من الموضوعات المتعلقة بالعمل الخليجي المشترك في مختلف مجالاته، وتقارير المتابعة، التي تتطلب إقرارها من المجلس الأعلى وأخذ التوجيهات بشأنها، إضافة إلى بحث القضايا السياسية الراهنة الإقليمية والدولية التي تهم دول المجلس.

وأشاد الزيّاني بالدور المهم والفعّال الذي قامت به مملكة البحرين في ظل رئاسة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين للدورة الـ 33 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والتي أسهمت في دفع مسيرة التعاون الخليجي المشترك وتحقيق العديد من المنجزات، معرباً عن ثقته بأن هذه المسيرة سوف تلقى دعم ومساندة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت خلال ترؤسه للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.